مقابلة

جورج شاهين

جردة المحاكم والتشكيلات والعلاقات مع سوريا وزير العدل: وضعنا حدّاً للمحاصصة السياسيّة في القضاء

توجهت الانظار في الفترة الاخيرة الى وزارة العدل التي شهدت نهضة استثنائية قادت اليها التشكيلات والمناقلات القضائية بعد طول انتظار لملء المراكز الشاغرة، وتحريك النيابات العامة والمجالس العدلية، وتنظيم العمل لدى كتاب العدل وفي معهد القضاء

اطلق وزير العدل عادل نصار سلسلة ورش عمل في قصور العدل والمحاكم، ومبادرات ترجمتها تفاهمات مع سوريا والقضاء الفرنسي، واخرى مع وزارة الخزانة الاميركية لتعزيز كل اشكال التعاون في ما بينها. "الامن العام" التقته في هذا الحوار.

■ عبرت الحكومة الشهر العاشر من عمرها، ما الذي تغير في وزارة العدل؟

□ امضينا هذه الفترة في معالجة ملفات عدة، ولعل ابرزها كان قانون وضع قانون استقلالية القضاء وقانون التنظيم القضائي، كما قمنا بإعداد التشكيلات والتعيينات القضائية. باشرنا اولا بالتعيينات، وحرصنا عند وضعها ان نكون بعيدين كل البعد من التدخلات السياسية. وقد توفر لنا دعم كامل من فخامة رئيس الجمهورية ودولة الرئيس نواف سلام وحتى دولة الرئيس نبيه بري، الذي وان كانت لديه بعض الملاحظات في البداية، الا انه في النهاية تفهم المقاربة المؤسساتية بالكامل، وتقبلها. ثم اجتمع مجلس القضاء الاعلى واعد التشكيلات القضائية. كنا على علم بأن المجلس عمل شهرين كاملين، حتى ايام الجمعة والسبت والاحد من كل اسبوع لانجازها. تمت الموافقة عليها كما هي، من دون اي ملاحظة او تعديل، وذلك لضمان الاستقرار القضائي للمواطن. كما انجزنا التعيينات في التفتيش القضائي، وكان هناك اجماع على انها مبنية على الكفاءة طالما ان على رأسها القاضي ايمن عويدات المعروف بنزاهته وجديته. بالتعاون مع نقابة المحامين والقضاة اعدنا تشغيل قاعة المحاكمة في رومية، وهي عملية سمحت برفع نسبة الجلسات من 33% الى 88%، مما ساهم في تسريع المحاكمات. كما تحركت بعض الملفات التي كانت مجمدة ومنها ملف هانيبال القذافي. كذلك حظي المعهد القضائي باهتمامنا، ووقعنا اتفاقية مع المعهد القضائي الفرنسي لتدريب القضاة الذين سيتولون لاحقا تدريب القضاة الاخرين. ووجه مجلس القضاء الاعلى الدعوة الى تنظيم مباراة لقبول قضاة جدد بعد طول غياب امتد سنوات. وبذلك أصبح الجسم القضائي متكاملا، وقادرا على القيام بدوره، ولم يعد هناك اي مركز شاغر في القضاء العدلي، بل جرى التعيين ايضا في كل مراكز قضاة التحقيق العدلي التي كانت شاغرة. كذلك قمنا بتأمين اجهزة كومبيوتر للقضاة المشرفين على السجلات التجارية والنيابات العامة، بهدف انشاء الربط الالكتروني. هذا يدخل ضمن الشروط المطلوبة للخروج من "اللائحة الرمادية" الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، وعدم السقوط في القائمة السوداء. كما قمنا ايضا بأعمال ترميم في مبنى وزارة العدل لتحسين ظروف استقبال المواطنين. وفي الوقت نفسه اصدرنا قرارات لتنظيم عمل كتاب العدل وضمان الشفافية. هناك متابعة لعدد من الملفات المتعلقة بإدارة المحاكم، وهي ضمن اختصاص وزارة العدل. ولا ننسى ايضا كيف تحرك من جديد ملف انفجار المرفأ، وملفات الاغتيالات.

■ حصل بعض التشويش او النقاش حول التشكيلات القضائية، وقيل ان قضاة اعتذروا او استقالوا، هل هذا صحيح؟

□ نعم، قاض واحد استقال لأنه تلقى عرضا مغريا لا اكثر، اما الجو العام فكان ايجابيا جدا والقضاة مرتاحون الى التشكيلات القضائية. لقد وضعنا حدا للمحاصصة السياسية داخل القضاء، والجميع يشهد على ذلك.

■ يقال انك استعجلت في اصدار التشكيلات القضائية قبل صدور قانون استقلالية القضاء؟

□ وهل صدر قانون استقلالية القضاء حتى الان؟ هذا هو الجواب. حتى لو صدر، فهناك مادة تنص على انه لا يدخل حيز التنفيذ الا بعد ستة اشهر. اذا لم يكن هناك اي استعجال، الا اذا كان هناك من يفضل بقاء القضاء مشلولا.

■ الى اي درجة انت مقتنع بتحقيق استقلالية القضاء؟

□ نحن عملنا وكان هذا القانون دخل حيز التنفيذ، اجرينا التعيينات من دون اي محاصصة سياسية، ونضمن الا يكون هناك تدخل سياسي في عمل القضاء. هذه الاستقلالية ليست سهلة التراجع عنها لاحقا، ومنح مؤسسات استقلاليتها يجعل محاولات عزْلها او اخضاعها امرا عسيرا. عندما نمنح مؤسسة استقلاليتها ليس بالأمر السهل الغاء هذه الاستقلالية لاحقا، اذ ان منح مؤسسة استقلالا يجعل من الصعب جدا استعادته او تقييدها.

وزير العدل عادل نصار.

■ هل سنشهد تطورات في الجرائم الكبرى، ومنها قضية المرفأ؟

□ اولا، يجب ان اوضح ان الجرائم المحالة على المجلس العدلي هي ملفات قائمة بحسب تاريخ الجرم. انا لم افتح ملفات جديدة، لأن صلاحية فتح الملفات امام المجلس العدلي هي للحكومة. ما فعلته كان فقط ملء الشواغر، ومن غير الممكن ان اقوم بملء الشواغر بشكل انتقائي. هذا الامر غير منطقي، ولا يغير شيئا في اصل الملف، فالملفات قائمة اصلا. ان اي حديث عن انتقائية في غير محله. من واجب وزير العدل ان يعين قضاة في كل المراكز الشاغرة، وهذا ما قمنا به.

■ يتردد ان هناك تفاهمات على الطريق مع سوريا لاستعادة او تحديد مصير بعض المجرمين الذين لجأوا اليها سابقا؟

□ التقيت انا ونظيري السوري للبحث في كل هذه القضايا. دعني أوضح اننا ناقشنا المواضيع التي تهم الجهة السورية، وكذلك تلك التي تهم الجهة اللبنانية. لقد طرحت ثلاثة ملفات: ملف المفقودين قسرا، ملف استرداد المجرمين الفارين من العدالة

> **انجزنا التشكيلات والمناقلات القضائية بعد 7 سنوات على تجميدها**

اللبنانية الى سوريا، وملف الحصول على المعلومات الموجودة في الارشيف السوري عن الجرائم التي ارتكبها النظام السوري في لبنان، خصوصا منذ عام 2005. وكان هناك تجاوب وجو تعاون، وهو ما ادى الى البدء بصياغة مسودة اتفاقية.

■ قيل ان السوريين طلبوا تسليم معارضين للنظام الجديد في لبنان، هل هذا صحيح؟

□ الطلب السوري كان ينقل بعض الموقوفين الى سوريا، وتحديدا المرتبطين بحركات تعتبرها سوريا ارهابية ومعارضة للنظام السوري. نحن بطبيعة الحال ضد اي توقيف سياسي، ولبنان عانى طويلا من النظام السوري، وليس لدينا اي نظرة ايجابية تجاه الجرائم المرتكبة من قبله. لذلك، رفضنا تسليم اي شخص ملاحق لأسباب سياسية، وطلبنا ان يتم التدقيق في الملفات، وتبين ان معظمها يتعلق بجرائم جنائية وليست سياسية.

■ هل قدمتم تصنيفا واضحا للموقوفين الذين لا يمكن تسليمهم؟

□ نعم، قبل اتخاذ اي قرار، هناك قضايا جنائية واضحة، كالقتل او الاغتصاب او الاعتداء على العسكريين او المدنيين. وهي تصنيفات تقضي بعدم التسليم إذا ثبتت حقوق الضحايا، هذه جرائم واضحة، ولا يمكن تجاهلها، وهذا معيار واضح. اما الحالات السياسية فنعالجها بحذر.

■ بالنسبة الى الاتفاق القضائي مع سوريا، هل بني الاتفاق على اسس قانونية دولية؟

□ بالتأكيد. لقد اعددنا نصا يتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي تنظم التعاون بين النيابات العامة والقضاء بين البلدين. الاتفاقية ثنائية، تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، وليست على حساب لبنان او سوريا. الجو كان ايجابيا جدا، والطرف السوري كان متعاونا. الاتفاقية جاهزة تقريبا، وسيتم وضع اللمسات الاخيرة عليها ثم عرضها على مجلس الوزراء، وبعده على مجلس النواب، ولا اعتقد انها ستواجه اعتراضات كبيرة.

■ الى اي درجة يمكن التوصل اليوم مع سوريا الى علاقة بين دولة ودولة، وهل كان الأمر قائم سابقا؟

□ انا على ثقة بالقدرة على تعزيز التعاون بين بلدينا مع احترام سيادة الدولتين وقوانينهما، وهو متوقع ان يكون كبيرا. لا اريد الخوض في تقييم النظام السابق، لان رأيي سلبي جدا في شأنه. لم تكن هناك علاقة ثنائية حقيقية، وكان تصرفه غير مقبول. اما اليوم، فقد لمست احتراما متبادلا وتفهما للقوانين، ورغبة في التعامل بمنطق جديد، وهذا امر مهم. ◄

■ قيل الكثير في التعميم الذي اصدرته في شأن تنظيم عمل كتاب العدل لمكافحة تبييض الاموال، هل ان كل شيء يجري على ما يرام؟

□ اطلعنا على مختلف ردود الفعل المنطقية وغير المنطقية، لكن مضمون التعميم لم يتغير في جوهره. ذلك ان ما قمنا به لا يعدو كونه من الاجراءات التي تدخل في إطار تطبيق قانون مكافحة تبييض الاموال. المواد 3 و7

رفع احياء محكمة سجن رومية نسبة جلسات المحاكمة من 33% الى 88%

واضحة، وتلزم كتاب العدل باتخاذ اجراءات احترازية حتى لا يعتبروا مشاركين في تسهيل عمليات تبييض الاموال عبر المعاملات التي ينظمونها، وهذا جزء من التزام لبنان شروط "الفاتف" للخروج من القائمة الرمادية.

■ هناك اكتظاظ ومشاكل وحالات انتحار في السجون، هل الوضع تحت السيطرة؟ ومتى تصبح في عهدة وزارة العدل؟

□ اولا، السجون لم توضع بعد في عهدة وزارة العدل. لكن دعني اوضح شيئا في فرنسا، هناك حالة انتحار كل يومين او ثلاثة في السجون. فاذا كان هذا يحصل في فرنسا، فمن الطبيعي ان يحدث في لبنان. طبعا واجبنا تحسين اوضاعها لأسباب انسانية واجتماعية، وتخفيف نسبة الاكتظاظ. لذلك احيينا العمل في قاعة المحاكمات في رومية. وقد تبين لدينا ان الحديث عن وجود موقوفين منذ 6 او 7 سنوات ليس دقيقا، وهم من فترات اقل بكثير وفي كل الحالات من واجبنا تسريع المحاكمات. علينا التعاون مع الجمعيات لتحسين اوضاع السجون، لكن امكانات الدولة محدودة جدا، وكلنا نعرف حجم الموازنة التي انتقلت من 17 مليارا الى 5 او 6 مليارات.

■ استقبلت وفدا قضائية فرنسيا ووقعتم اتفاقيات ثنائية لتعزيز التعاون، فما الذي تحقق؟

□ تاريخ العلاقة مع فرنسا قديم، وقد بنيت على اسس مميزة على مستوى التعاون القضائي. زرت فرنسا والتقيت وزير العدل ومديرة المعهد القضاء ورئيسي مجلسي القضاء الاعلى اي مدعي عام التمييز والرئيس الاول لمحكمة التمييز وهناك تعاون وثيق. وجاء وفد فرنسي مهم ووقعنا اتفاقيات تعاون وتدريب مع المعهد القضائي الفرنسي لتحديث برامج التدريب ورفع كفاءة القضاء اللبناني، بما في ذلك النيابة العامة المالية ومتابعة قضايا تتصل بالإرهاب او ملفات مالية معقدة.

■ التقيتم وفدا من وزارة الخزانة الاميركية وقيل انهم جاؤوا بشروط محددة؟ ما هي العناوين التي طرحت والى اي مدى كان هناك تفاهم؟

□ لم يأتِ الوفد ليطرح اي ملف او قضية تفرض شروطا تتناقض مع سيادتنا، كانت لديهم اسئلة عن بعض الاجراءات التي نقوم بها في اتجاه مكافحة الفساد وتبييض الاموال ومخالفة القوانين. موقفنا كان واضحا: نريد الشفافية، ومطلبنا ان يكون سلاح الدولة بيد الدولة والا ليس هناك دولة، ومكافحة تبييض الاموال وملاحقة المخالفات والجرائم. جاء الوفد ليعزز التعاون من ضمن هذه المبادئ. وفي الخلاصة العلاقة مع الولايات المتحدة مبينة على التعاون، فكل ما نقوم به يتلاقى وخطاب القسم والبيان الوزاري.

■ في القمة الاخيرة بين الرئيسين اللبناني والبلغاري تبلغ لبنان السماح بالتحقيق مع مالك باخرة النيترات الموقوف في صوفيا، وقيل ان هناك اجراءات باشرتم بها، فما هي؟

□ لأكون واضحا، اوقف مالك الباخرة بناء على طلب استرداد بموجب استنابة قضائية لبنانية، وتابعنا الملف. في الملف شقان: طلب الاسترداد وطلب الاستجواب والامران متلازمان، وبالفعل ابلغني رئيس الجمهورية بما تم التفاهم في شأنه على مستوى التعاون القضائي. نحن لا نتدخل في تفاصيل الملفات التي ستجري قضائيا او على مستوى اجراءات التحقيق وتبادل مستندات عبر القنوات القضائية المختصة. وجهنا كتب طلبات استرداد واستدعاء واستجواب عبر القنوات الرسمية. كذلك نتابع مع النيابة العامة كل المستندات المطلوبة، وترسل اليهم الملفات وهم يتخذون قرارهم القضائي الذي قد يستغرق وقتا.